|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20)  جنيف، 9-1 مارس 2022 | |  |
|  | |  |
|  | |  |
| الجلسة العامة | | الإضافة 1 للوثيقة 38-A |
|  | | 29 أبريل 2020 |
|  | | الأصل: بالإنكليزية |
|  | | |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) | | |
| دور الاتحاد الدولي للاتصالات ووجهة نظرنا بشأن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد | | |
|  | | |
|  | | |
| **ملخص:** | تقدم هذه المساهمة الآراء الأوروبية بشأن دور الاتحاد ووجهة النظر الأوروبية بشأن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد. ويمكن الاطلاع على مقترحات مفصلة في الإضافات الأخرى للوثيقة 38. | |

سياق الاتحاد: دوره

1 شهد الاتحاد الدولي للاتصالات، منذ تأسيسه في عام 1865، تغيراً تكنولوجياً كبيراً في تكنولوجيات الاتصالات. وتسارعت وتيرة التغير التكنولوجي. وتدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً كل تطور صناعي وجميع مناحي الحياة.

2 ويشكل هذا الأمر تحديين مزدوجين: إذ يجب على الاتحاد مواكبة الثورة الرقمية والتصدي للتحديات التكنولوجية الجديدة، ولكن يلزم أن يظل مركزاً في أعماله حتى يكون له أثر ملموس.

3 ويمكن، بل وينبغي، أن يعبر عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن التغير التكنولوجي في مجالات اختصاصها التي ينبغي أن تحافظ فيها دوماً على الريادة. وينبغي أن تتمثل أهداف الاتحاد، مع أخذ خطته الاستراتيجية بعين الاعتبار، في زيادة التوصيلية في جميع أنحاء العالم، وتيسير تطوير البنى التحتية الرقمية والتكنولوجيات الرقمية وسد الفجوات الرقمية، والمساهمة في تحقيق أهداف أوسع نطاقاً من قبيل خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 وينبغي أن ينصب تركيز عمل الاتحاد، في سعيه إلى تحقيق أهدافه، ضمن اختصاصات الخبرة المتخصصة لقطاعاته الثلاثة، أي معايير الاتصالات، والاتصالات الراديوية، ودعم البلدان النامية. وينبغي أن تركز المبادرات الأوسع نطاقاً التي يطلقها الاتحاد على زيادة التعاون الدولي ومتعدد أصحاب المصلحة، والاعتراف بالأدوار التكميلية التي تؤديها الجهات الفاعلة الأخرى ودعمها. وفي الواقع، من غير الممكن أو المناسب لمنظمة واحدة أن توفر التوجيه الفعّال عبر القطاع بأكمله أو أن تعالج جميع المسائل التي يواجهها أعضاؤها معالجة فعّالة.

5 ويتمثل التغيير التكنولوجي الرئيسي الذي يتعين على الاتحاد الاستجابة له في الرقمنة المستمرة للاتصالات وتطوير تكنولوجيات رقمية جديدة ترتبط بعمله الرئيسي. إننا بحاجة إلى أن يؤدي الاتحاد دوراً مهماً في هذا المشهد المتغير باستمرار. وبالاستجابة المركزة لهذا التغيير بما يتماشى مع برنامج العمل المحدد والخبرات القائمة لقطاعات الاتحاد الثلاثة، تتوافر للاتحاد إمكانات كبيرة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

6 وبأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، يمكن أن يكون الاتحاد محفلاً قيّماً للمناقشة – مع ضمان أن يكون لأصحاب المصلحة مكان مفتوح يمكن فيه معالجة المسائل الشائكة ومواءمة الأولويات المتنافسة. وبهذه الطريقة، يمكن أن يسعى الاتحاد إلى إشراك قدرات القطاع بأكمله للمساعدة على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية وتقديم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات للجميع.

وجهة النظر بشأن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

7 يعد عمل التقييس الدولي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغ الأهمية، إذ يمكن أن يساعد على إيجاد بنية تحتية عالمية مترابطة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجنب معارك السوق المكلفة على التكنولوجيات المفضلة، وبالتالي دعم بيئة يتسنى للمستخدمين فيها الوصول إلى خدمات ميسورة التكلفة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تقوم عليها.

8 وهناك بيئة تقييس معقدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤدي الاتحاد دوراً فريداً بفضل علاقاته القوية مع الدول الأعضاء، ولا سيما من البلدان النامية. ويجب أن يكون هذا الدور استراتيجياً من شأنه أن يضيف قيمة جنباً إلى جنب مع منظمات وضع المعايير الأخرى، بما في ذلك من خلال بناء وتعزيز الشراكات وإشراك قدرات القطاع بأكمله. ولن تبقى أعمال التقييس في الاتحاد ذات مستوى عالمي إلا من خلال جذب الخبرات المتخصصة، الخاصة والعامة على حد سواء.

9 ويمكن أن يؤدي الاتحاد دوراً قيّماً ليس فقط من خلال تطوير معاييره الخاصة، ولكن أيضاً من خلال تعزيز فهم البيئة الأوسع نطاقاً لتوفير المعلومات والإرشادات للأعضاء؛ وإذكاء الوعي بالمعايير المعترف بها دولياً التي وضعتها هيئات أخرى، إلى جانب معاييره الخاصة؛ وتوجيه الأعضاء نحو المنظمات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

10 وينبغي أن يعزز قطاع تقييس الاتصالات، في أساليب عمله، تعاونه مع دوائر الصناعة، والهيئات الأكاديمية، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستماع إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية خارج أعضائه. وينبغي أن تتضمن عملياته أعضاء القطاع، لضمان أن تُراعى تماماً الخبرات التشغيلية والآثار العملية. وينبغي أن يتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مع إدراك المشهد العام والبيئة السياساتية الأوسع نطاقاً التي يعمل فيها، وفهم المجالات التي يمكنه فيها إضافة القيمة والتعاون بشكل استباقي مع المنظمات الأخرى من أجل الصالح العام.

11 وينبغي أن يكون من أولويات قطاع تقييس الاتصالات دعم البلدان النامية، بما في ذلك الوصول الاستباقي إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتمكينهم من المشاركة، والتركيز على التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية العملية، وتوجيه البلدان إلى المنظمات القادرة على تلبية احتياجاتها. ولكن ينبغي ألا يكرر قطاع تقييس الاتصالات عمل قطاع تنمية الاتصالات، وينبغي توزيع العمل بشكل مناسب بين القطاعين، بما في ذلك إعادة التوزيع عند الضرورة. وهناك مصالح مشروعة للسياسة العامة في أعمال التقييس التقنية، إلا أن قطاع تقييس الاتصالات ليس منوطاً به وضع معايير للسياسة العامة.

12 وينبغي أن يكون قطاع تقييس الاتصالات، في أساليب عمله، أكثر انفتاحاً وشفافية، وأن يعزز إمكانية النفاذ، والإنصاف والتنوع. وينبغي أن يتخذ قرارات تستند إلى البراهين وبتوافق دائم وينبغي أن يرصد النتائج المحققة من أجل تعلم الدروس من التجارب. وأعمال التقييس التي لا تستند إلى براهين قوية لن تظل ذات أهمية وقيمة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ